المالية توضح استراتيجية الاقتراض الخارجي لهذا العام

السعودية تخطط لإصدار أدوات دين بـ118 مليار ريال

قال مكتب إدارة الدين العام التابع لوزارة المالية السعودية في بيان، إن المملكة تخطط لإصدار أدوات دين بقيمة 118 مليار ريال (31.5 مليار دولار) هذا العام للمساعدة على تمويل العجز في الموازنة العامة.

وأوضحت المملكة، التي أصدرت سندات دولية بقيمة 7.5 مليار دولار في يناير ، أن استراتيجية الاقتراض الخارجي «تتمحور حول تمكين المملكة من اقتراض معظم احتياجاتها التمويلية خلال الربع الأول، وذلك لتخفيف الانكشاف على مخاطر السوق وإتاحة المجال للجهات الحكومية والقطاع العام لاختيار الوقت المناسب لإصداراتهم الخارجية».

يأتي البيان قبل أيام قليلة من الإصدار المتوقع من شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو السعودية لأولى سنداتها في الأسواق الدولية.

وكانت أعلنت أرامكو السعودية قبل أيام قليلة معدودة عن نيتها إصدار سندات بقيمة 10 مليارات دولار الأسبوع المقبل، بهدف تمويل استحواذها على حصة الأغلبية في سابك، بحسب مصادر لوول ستريت جورنال.

وهذه هي المرة الأولى التي تفتح فيها أرامكو دفاترها أمام المستثمرين.

وستستخدم أرامكو أموال هذه السندات من أجل تسديد الدفعة الأولى من قيمة الاستحواذ على حصة الأغلبية في سابك البالغة قيمتها 69 مليار دولار، مع دفع ما تبقى من قيمة الاستحواذ على أقساط.

ويأتي تحرك أرامكو للاستحواذ على حصة الأغلبية في سابك لتحقيق عدة أهداف، فشركة سابك هي رابع أكبر شركة كيمياويات في العالم، وتقدر قيمتها السوقية بـ370 مليار ريال حسب إغلاق الأمس.

وسيعطي استحواذ أرامكو على حصة 70% من سابك قيمة مضافة لتنويع استثماراتها في قطاعي التكرير و البتروكيماويات ، كما ستفتح الصفقة أسواقاً جديدة لخام أرامكو، بالإضافة إلى النمو في مجال الكيمياويات الذي تعتبره أرامكو أمرا محوريا لاستراتيجيتها الخاصة بأنشطة المصب.

كما ستعزز الصفقة من قيمة أرامكو السوقية قبل طرحها العام المرتقب.

وتعاون أرامكو وسابك لم يبدأ من هذه الصفقة ولن ينتهي، فعملاقا النفط يعملان على مشروع ضخم بقيمة تبلغ 20 مليار دولار، سيتضمن بناء مجمع لتحويل النفط الخام إلى كيمياويات مباشرة دون الحاجة للمرور بمرحلة التكرير.

زيادة معاشات التقاعد 15 بالمئة وعلاوة استثنائية مقابل تضخم الأسعار

مصر.. إرتياح شعبي لرفع الحد الأدنى للأجور

أعلنت مصر عن ، رفع الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين بالدولة من 1200 جنيه إلى 2000 جنيه (من 69.44 إلى 115.74 دولار).

و زيادة معاشات التقاعد بنسبة 15% بحد أدنى 150 جنيهاً ورفع الحد الأدنى لمعاش التقاعد إلى 900 جنيه.

كما تضمن الإعلان منح العاملين بالدولة العلاوة الدورية بنسبة تتراوح بين 7% و10% من الأجر الوظيفي بحد أدنى 75 جنيهاً.

وشمل الإعلان منح جميع العاملين بالدولة علاوة إضافية استثنائية 150 جنيهاً «للعمل على معالجة الآثار التضخمية على مستوى الأجور».

ويأتي الإعلان عن رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة معاشات التقاعد في وقت يشكو فيه كثير من المصريين من ارتفاع تكاليف المعيشة ويخشون المزيد من ارتفاعات الأسعار مع اقتراب بداية السنة المالية الجديدة في الأول من يوليو.

إيقاف تشغيل 8 حفارات الأسبوع الماضي

حفارات النفط الأميركي تسجل أكبر تراجع فصلي بـ 3 أعوام

خفضت شركات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع عدد حفارات النفط العاملة إلى أدنى مستوى في حوالي عام، ليواصل التراجع لستة أسابيع متتالية وليسجل أكبر هبوط فصلي في 3 أعوام على الرغم من زيادة قدرها 30 بالمئة في أسعار الخام منذ بداية 2019 بحسب «رويترز».

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الحفر النفطي أوقفت تشغيل ثمانية حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في التاسع والعشرين من مارس ليصل إجمالي عدد الحفارات النشطة إلى 816 وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2018.

وتلك هى المرة الأولى التي ينخفض فيها عدد الحفارات لستة أسابيع متتالية منذ مايو أيار 2016 عندما هبط لثمانية أسابيع متتالية.

وعلى مدار الربع الأول، هبط عدد الحفارات بمقدار 69 حفارا، وهو أكبر عدد في فصل واحد منذ الربع الأول من 2016 عندما تراجع 164 حفارا.

وما زال عدد الحفارات النفطية النشطة في أميركا وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، مرتفعا قليلا عن مستواه قبل عام عندما كان هناك 797 حفارا قيد التشغيل، بعد أن زادت شركات الطاقة الإنفاق في 2018 للاستفادة من أسعار أعلى في ذلك العام.

ووفقا لتقرير بيكر هيوز بلغ عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي النشطة في الولايات المتحدة هذا الأسبوع 1006 حفارات. وتنتج معظم الحفارات النفط والغاز.

تونس ترفع أسعار البنزين من جديد لخفض عجز الموازنة

قالت الحكومة التونسية إنها قررت رفع أسعار البنزين بنحو أربعة في المئة ضمن حزمة إصلاحات يطالب بها المقرضون الدوليون لخفض عجز الموازنة.

وقالت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية في بيان "إنه في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار النفط ومشتقاته العالمية حيث تجاوز سعر الخام خلال الفترة الأخيرة من السنة عتبة 86 دولارا للبرميل واستنادا إلى آلية التعديل الدوري لأسعار المحروقات تقرر إدخال تعديل جزئي على أسعار البيع للعموم لبعض المواد البترولية".

وأضافت الوزارة أن البنزين الخالي من الرصاص سيزيد 80 مليما ليصبح السعر الجديد 2065 مليما على أن يطبق السعر الجديد بدءا من أمس الأحد.

وكانت تونس رفعت اسعار المحروقات أربع مرات العام الماضي في محاولة لكبح عجز الموازنة.

وتكافح البلاد من أجل تحقيق مطالب المانحين لإصلاح اقتصادها وخفض العجز في ميزانيتها في ظل اضطرابات منذ الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في عام 2011.

وتسعى تونس إلى خفض العجز في ميزانيتها إلى 3.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

بوادر مواجهة اقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والصين

مانفريد فيبر

دعا مانفريد فيبر، رئيس حزب الشعب الأوروبي، الاتحاد الأوروبي أمس إلى مواجهة أقوى مع الصين في المجال الاقتصادي.

وبحسب «الألمانية»، قال فيبر في مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» الألمانية أمس: «عندما تنطلق الشركات التي تدعمها الدولة في الصين في فورة شراء، على الاتحاد الأوروبي في المستقبل أن يحول دون ذلك، حالة بحالة».

وأوضح السياسي الألماني أن الاتحاد الأوروبي قد اكتسب «قوة سياسية» من الحرب التجارية المستمرة منذ عدة أشهر بين الولايات المتحدة والصين، التي يتعين الآن استغلالها لمصلحة التكتل في إطار المفاوضات مع بكين. وذكر فيبر: «نحن الآن في مرحلة يتعين علينا فيها وضع شراكتنا في الإطار الصحيح»، ويطالب رئيس حزب الشعب الأوروبي بكين بفتح باب المناقصات أمام الشركات الأوروبية واتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية المستثمرين الأوروبيين في الصين.

ويتمتع فيبر بفرصة كبيرة لخلافة رئيس المفوضية الأوروبية الحالي جان كلود يونكر في المنصب في أعقاب انتخابات البرلمان الأوروبي المقررة في الفترة من 23 وحتى 26 من (مايو) المقبل، وذلك في حال ظل حزب الشعب الأوروبي (كتلة المحافظين)، أكبر المجموعات السياسية داخل البرلمان. وتمثل العلاقات الاقتصادية بين أوروبا والصين إحدى القضايا الساخنة على الساحة في الوقت الحالي.

وكان جونتر أوتينجر، المفوض الألماني بالاتحاد الأوروبي، دعا إلى أن يتمتع التكتل بحق النقض «الفيتو» حيال استحواذ الصين على مشروعات البنية الأساسية في أوروبا، ووصفت المفوضية الأوروبية بكين أخيرا بأنها «خصم منهجي» ومنافس اقتصادي.

انخفاض طلبات إعانة البطالة على غير المتوقع

نمو الاقتصاد الأميركي يتباطأ مع غياب المحفزات المالية

تباطأ الاقتصاد الأميركي في الربع الأخير من العام الماضي بأكثر مما كان متوقعا، وهو ما يبقي النمو في 2018 دون المستوى الذي استهدفته إدارة ترمب والبالغ 3%.

وفي قراءتها الثالثة للنمو في الربع الرابع، قالت وزارة التجارة الأميركية إن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل سنوي بلغ 2.2%. وهذا الرقم منخفض عن القراءة البالغة 2.6% في التقديرات السابقة التي صدرت في فبراير.

ونما أكبر اقتصاد في العالم بوتيرة بلغت 3.4% في الربع الثالث.

وبلغ النمو للعام 2018 بكامله 2.9% متماشيا مع التقديرات السابقة، لكنه يبقى دون المستوى الذي استهدفه البيت الأبيض والبالغ 3% على الرغم من محفزات مالية كبيرة من بينها إعفاءات ضريبية بقيمة 1.5 تريليون دولار.

لكن النمو في العام الماضي هو الأقوى منذ 2015 وأعلى من النمو المسجل في 2017 البالغ 2.2%.

وانخفض عدد الأميركيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانة البطالة على غير المتوقع الأسبوع الماضي، بما يشير إلى استمرار الأوضاع القوية لسوق العمل، رغم تباطؤ وتيرة نمو الوظائف. وقالت وزارة العمل الأميركية إن الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الحكومية هبطت بمقدار خمسة آلاف طلب إلى مستوى معدل في ضوء العوامل الموسمية بلغ 211 ألفا في الأسبوع المنتهي في 23 مارس. وجرى تعديل بيانات الأسبوع السابق لتُظهر خمسة آلاف طلب أقل عن التقديرات السابقة.

وكان اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا ارتفاع الطلبات إلى 225 ألفا في أحدث أسبوع.

قطاع صناعة الإلكترونيات بألمانيا يتوقع مناخ أعمال إيجابياً للعام المقبل

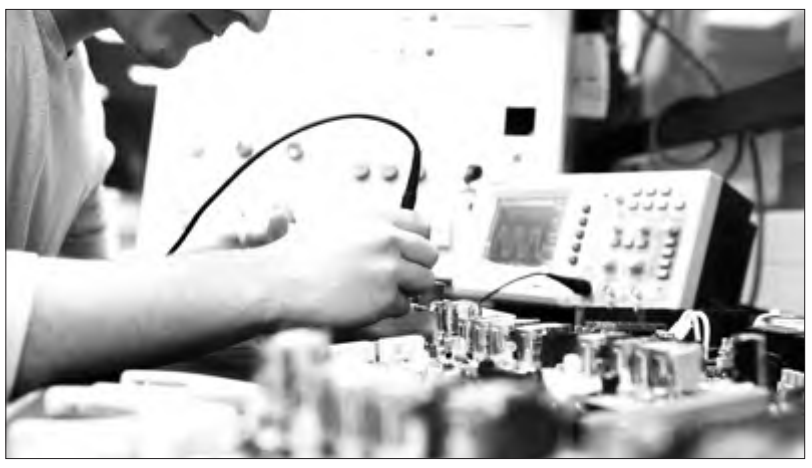

توقع قطاع صناعة الإلكترونيات في ألمانيا مناخ أعمال إيجابيا في العام المقبل رغم بعض التحذيرات من تراجع الحالة الاقتصادية.

وحسب استطلاع أجرته رابطة شركات القطاع بين 1300 شركة في مجال صناعة الإلكترونيات وجامعة لتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات، ونُشرَتْ نتائجه اليوم السبت، فإن 60% من الشرَكات توقعت أن يشهد العام المقبل تطورا مشابها لتطور العام الحالي، فيما توقع 26% أن يشهد انتعاشا.

وأوضحت نتائج الاستطلاع أن غالبية الشركات (60%) ترى أن النقص في القوى العاملة المتخصصة تمثل المخاطرة الأكبر بالنسبة للقطاع، فيما رأت 39% من الشركات أن المخاطرة الأكبر تتمثل في تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ورأت 33% أن المخاطرة الأكبر تتمثل في الضعف الاقتصادي لأوروبا.

وجاء إعلان الرابطة عن نتائج الاستطلاع قبل وقت قصير من انطلاق فعاليات معرض هانوفر للصناعة بعد اليوم الاثنين.

«المنظمة العربية لتقنية المعلومات»: المنطقة متأخرة في الاقتصاد الرقمي

أكد محمد بن عمر الأمين العام للمنظمة العربية لتقنية الاتصال والمعلومات، أن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق تأخرا في مجال الاقتصاد الرقمي، بسبب انعدام الثقة الرقمية بعلاقة أمن الشبكات والمبادلات الإلكترونية، إلى جانب عدم تمكن المواطن العربي من الارتقاء إلى المستوى الذي يتيح له سهولة التعامل مع الآليات الإلكترونية الحديثة والمتسارعة.

وأضاف في تصريحات من العاصمة التونسية أمس، «رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات لمواكبة الآليات والمفاهيم الاقتصادية الحديثة، إلا أن حجم الأسواق الإلكترونية العربية لا يزيد على 1 في المائة من حجم السوق الإلكترونية العالمية».

فضائح «غسيل الأموال» تزعزع الثقة بمصارف شمال أوروبا

يثير اكتشاف حجم أعمال تبييض الأموال في دول شمال أوروبا التي تتباهى إجمالا بالثقة، التي تحظى بها مؤسساتها المالية، ذهولا وتساؤلات حول نموذج «الشفافية»، الذي يضرب به المثل في العالم.

وبحسب «الفرنسية»، فقد أساءت الأزمة المالية عام 2008 لصورة الفضائل المفترضة، التي كانت تتمتع بها مصارف دول أوروبا الشمالية، عبر كشفها حجم الاستثمارات في الأصول «الفاسدة» للمؤسسات الأيسلندية، التي تُركت تحتضر تقريبا ليتمّ إصلاحها فيما بعد.

لكن مصارف الدول الأخرى في شمال أوروبا بمنأى عن هذه الفضيحة، وبعد أكثر من عقد، أيقظ الكشف عن تعاملات مشبوهة لفرع للمصرف الدنماركي «دانسكي بنك» في استونيا، وعملية تفتيش مقرّ «سويدبنك» قرب ستوكهولم، الضمائر في هذه الدول.

ويقول كريستيان بيورنسكوف أستاذ الاقتصاد في جامعة أرهوس في الدنمارك «ما إن تثار قضية من هذا النوع تكون ردة الفعل عنيفة جدا.. إنها مسألة طريقة تفكير: الاسكندنافيون لديهم ثقة بمؤسساتهم».

وابتكرت هذه الدول الاسكندنافية «نموذجا» للازدهار مبني بشكل عام على توازن بين حرية الاستثمار والحماية الاجتماعية، كل ذلك تكفله الشفافية بدرجة عالية، وتصل قيمة المبالغ المشبوهة المعني بها «دانسكي بنك» إلى 200 مليار يورو.

وكتبت صحيفة «داجينس إندستري» المالية السويدية أن «وقت البراءة انتهى منذ زمن. حان وقت الإقرار بأن المصارف الشمالية الكبرى قد قوضت سمعتها العالمية».

وأضافت «أنها بالضبط هذه السمعة الممتازة، التي كانت تعرض المصارف لأن تصبح أداة لغسل الأموال القذرة».

وأثيرت شبهات أيضا حول مصرف «نوردیا» الذي يعد الأول في دول أوروبا الشمالية، الذي نقل مقره أخيرا من ستوكهولم إلى هلسنكي لأسباب مالية أغضبت السويد.

وتتساءل صحيفة «داجينس إندستري»، كيف يمكن شرح تحول الدنمارك والسويد إلى «جنتين لتبييض الأموال» بعد أن كانتا على التوالي الدولتين الأولى والثالثة في التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية بشأن الفساد في العالم؟